E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VII)
18 November 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثاني
عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

البند 4 (ز) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا العالمية والإقليمية

آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية

موجز

السلام والتنمية مترابطان. ففي خضم أعمال العنف لا يمكن أن تثمر الجهود التي تبذل لتحسين حياة الأفراد. وتؤثر حالات العنف وعدم الاستقرار على جميع أبعاد التنمية البشرية وتهدد آفاق النمو. كما يمكن لتداعياتها أن تمتد إلى البلدان المجاورة. وانطلاقاً من هذا الترابط، تم إدراج السلام ضمن أهداف التنمية المستدامة كهدف شامل يعني جميع المجتمعات.

ويشهد ما يقارب نصف البلدان العربية نزاعات أو حالات عدم استقرار منذ عام 2011. ومع تدهور الخدمات الأساسية في بعض البلدان، بدأت ملامح "جيل ضائع" تظهر في المنطقة العربية وبدأ يلوح خطر فقدان مكاسب التنمية المحققة خلال عقود مضت. ومن بين التداعيات الكثيرة للنزاع وعدم الاستقرار يُعتبر النزوح القسري من أكبر مصادر القلق. ففي عام 2014، وصل عدد اللاجئين في المنطقة إلى 10.6 ملايين والنازحين داخلياً إلى 15.2 مليوناً.

هذا التقرير يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات في الأمدين القصير والطويل لمعالجة مواطن الضعف المؤسسي في مجال حل النزاعات والتخفيف من تداعياتها؛ وآليات على مستوى السياسة العامة للحد من مخاطر النزاعات وآثارها على المستوى الإقليمي؛ والمعونة الدولية التي تأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية	32-5	4
ألف- الدخل وكسب الرزق	12-6	4
باء- الصحة والتعليم	17-13	8
جيم- حالة خاصة: النازحون قسراً	24-18	9
دال- الآفاق الاقتصادية الطويلة الأمد والأثر على الأجيال القادمة	27-25	13
هاء- الموارد الطبيعية	29-28	13
واو- التداعيات الإقليمية والعالمية	32-30	13
ثانياً- استنتاجات وتوصيات	38-33	16

مقدمة

1- في عام 2000، وقعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وشرعت في تنفيذ خطة شاملة عرفت بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 2015، من الدروس الكثيرة المستفادة، انتشار العنف وعدم الاستقرار حيث شكلاً عقبة هائلة في سبيل تحقيق التنمية. ويمكن للنزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار أن تعكس اتجاه عقود من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتخلّف عواقب وخيمة.

2- فالسلام والتنمية مترابطان. ولا يمكن تحسين حياة الناس باطراد في خضم العنف. ويمكن للنزاعات أيضاً أن تؤثر على البلدان المجاورة، أو حتى أن تمتد إليها. وتورد أهداف التنمية المستدامة الجديدة السلام هدفاً رئيسياً لجميع المجتمعات.

3- وللسلام أهمية خاصة في المنطقة العربية. فنصف بلدانها تقريباً شهدت نزاعات مسلحة أو عدم استقرار منذ عام 2011، فصارت أكثر المناطق تأثراً بالنزاعات في العالم. والواقع أن 37.5 في المائة من سكان البلدان العربية يعيشون في بلد فيه نزاع أو عدم استقرار حتى عام 2015. ويبيّن الشكل 1 عدد الوفيات الناجمة عن المواجهات في المنطقة العربية بين عامي 2000 و2014. وتتزايد في المنطقة النزاعات وحالات عدم الاستقرار، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق واليمن. ويبدو أن هذه الأزمات تزداد حدة، وتطول مدّة، وتتكرر، وتتوسع.

4- ويستند هذا التقرير إلى أدلة حديثة من المنطقة العربية ويبين أهم تداعيات النزاعات على التنمية، ويخلص إلى استنتاجات وتوصيات على مستوى السياسة العامة.

الشكل 1- الوفيات الناجمة عن المعارك في المنطقة العربية، 2000-2014

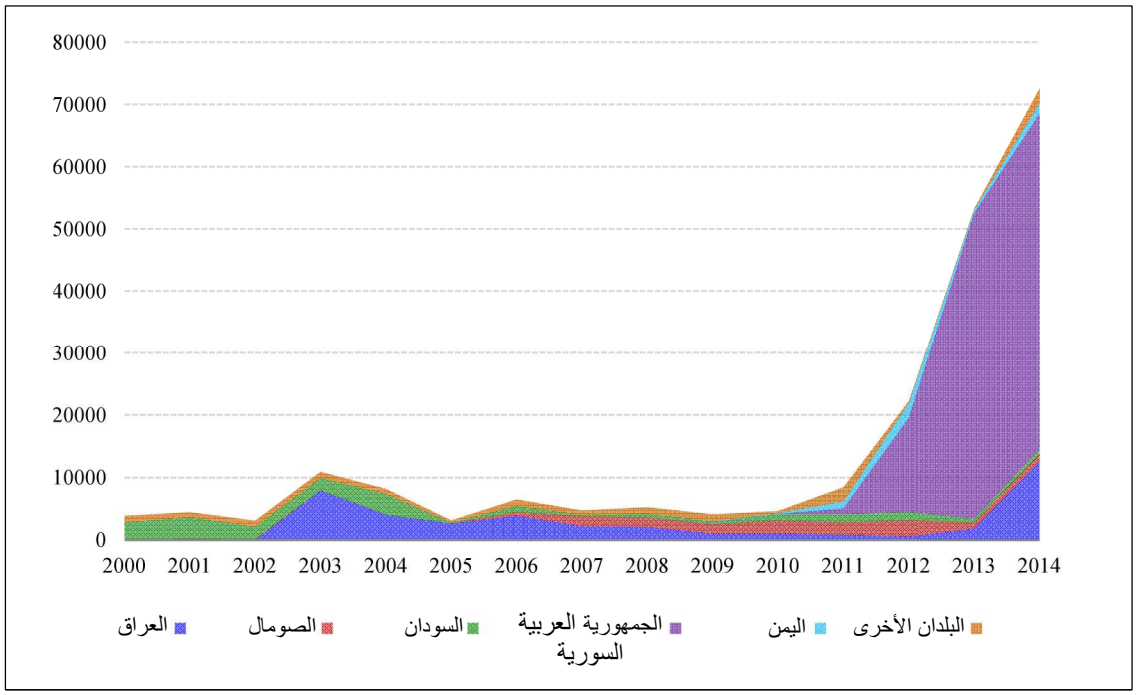

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من برنامج بيانات النزاعات في جامعة أوبسالا. www.ucdp.uu.se.

أولاً- آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية

5- يؤثر العنف على جميع أبعاد التنمية البشرية أي الدخل والصحة والتعليم وتوفر الموارد وفرص المستقبل.

ألف- الدخل وكسب الرزق

6- تولد النزاعات المسلحة الفقر، ويمكن أن تسبّب انزلاقاً نحو حلقات مفرغة تؤدّي إلى ما يعرف "بفخ النزاع".

الجدول 1- نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربيّة المتأثرة بالنزاع أو عدم الاستقرار
(بالنسبة المئوية)

	الجمهورية العربية السورية	السودان	العراق	ليبيا	اليمن
2000	2.7	6.3	1.4	3.7	6.2
2001	5.2	6.5	2.3	-1.8	3.8
2002	5.9	6.4	-6.9	-1.0	3.9
2003	0.6	7.7	-33.1	13.0	3.7
2004	6.9	3.9	54.2	4.5	4.0
2005	6.2	7.5	4.4	11.9	5.6
2006	5.0	10.1	10.2	6.5	3.2
2007	5.7	11.5	1.4	6.4	3.3
2008	4.5**	7.8	6.6	2.7	4.0
2009	5.9**	3.2	5.8	-0.8	4.1
2010	3.4**	3.5	5.5	5.0	3.3
2011	-3.4**	-2.0	10.2	-62.1	-15.1
2012	-19.5**	-2.2	12.6	104.5	2.5
2013	-20.6**	3.3	8.4	-13.6	4.2
2014	-17.0**	3.1	-6.4	-24.0	0.3*
2015	-11.7**	2.6*	-1.0*	0.5*	-2.8*

المصدر: تقديرات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام 2015 باستثناء بيانات (*) من البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، حزيران/يونيو 2015، و(**) من Business Monitor International (2015) www.bmiresearch.com.

7- تثبط النزاعات وحالات عدم الاستقرار النمو الاقتصادي الوطني أو تعوقه. وفي المتوسط، تحدّ الحروب الأهلية من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 2 في المائة لكل سنة يستمر فيها العنف. ويصعب جمع بيانات عن الاقتصاد الكلي في البلدان التي تعاني من النزاعات، ومع أن التقديرات المنشورة قد تكون متقلبة، لكنها يمكن أن تعطي فكرة عن آثار النزاع وعدم الاستقرار. ويبيّن الجدول 1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية التي تعاني حالياً من عدم الاستقرار، فيتضح أثره في انخفاض الناتج

المحلي الإجمالي مثلاً خلال غزو العراق في عام 2003، وعدم الاستقرار في ليبيا واليمن في عام 2011، والنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، وتصاعد العنف في العراق وليبيا.

8- ولا يقتصر أثر النزاع على تدمير مخزون الأصول الرأسمالية، فهو يعرقل النشاط الاقتصادي لأسباب شتى منها: تضرّر البنى الأساسية للنقل والاتصالات؛ وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية في ظل تزايد عدم اليقين والمخاطر؛ وتراجع الاستهلاك؛ وتعطّل التجارة الدولية؛ وتردّد المؤسسات المالية في إقراض القطاع الخاص؛ وزيادة الإنفاق العام لأغراض الحرب على حساب أوجه الإنفاق الأخرى؛ ونزوح الأشخاص أو هجرتهم قسراً، وفقدانهم الوظائف ومصادر الدخل وفرص التعليم.

9- ويصوّر الشكل 2 اتجاهات إنتاج النفط في البلدان العربية الخمسة التي تعاني حالياً من نزاع أو عدم استقرار. فقد شهد العراق انخفاضاً حاداً في الإنتاج خلال الحرب عام 2003؛ والأمر سيّان في السودان وليبيا بعد عام 2011. ولكن الدعم الدولي أسهم في تعزيز الإنتاج في العراق، في حين حال استمرار عدم الاستقرار في البلدين الآخرين (إضافة إلى انفصال جنوب السودان) دون استعادة مستويات الإنتاج المحققة قبل الحرب. وكانت وتيرة استخراج النفط في تراجع في كل من اليمن والجمهورية العربية السورية قبل النزاعات، غير أنها تسارعت كثيراً بعد نشوبها.

10- وتعطّل عمليات استخراج الموارد الطبيعية وتوزيعها (في البلدان التي تقوم بذلك)، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي، وإلحاق الضرر بالبنى الأساسية للنقل، وانعدام الأمن، وإغلاق الحدود والموانئ، جميعها عوامل تعوق التجارة الدولية. ويبيّن الجدول 2 معدلات نمو صادرات السلع والخدمات في ثلاثة بلدان عربية تتوفّر عنها بيانات حديثة. وتجدر الإشارة إلى الانخفاض الكبير في الصادرات خلال فترات عدم الاستقرار (ليبيا في عام 2011، ومن ثم في عام 2013؛ والسودان في الفترة 2011-2012؛ واليمن في عامي 2011 و2015)، وهذا دليل على مدى الأضرار التي يلحقها العنف وانعدام الأمن بالتجارة، وبالتالي بآفاق النمو الاقتصادي.

الجدول 2- معدلات نمو صادرات السلع والخدمات في عدد من البلدان
(بالنسبة المئوية)

	السودان	ليبيا	اليمن
2010	4.45	-0.84	4.25
2011	-36.69	-69.16	-17.71
2012	-57.20	217.45	-11.63
2013	13.97	-23.82	3.49
2014	11.46*	-67.76	10.17
2015	19.58*	-32.27*	-36.33*

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

(*) تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي.

الشكل 2- إنتاج النفط في عدد من البلدان العربية
من عام 2003 إلى الربع الأول من عام 2015
(بآلاف البراميل في اليوم)

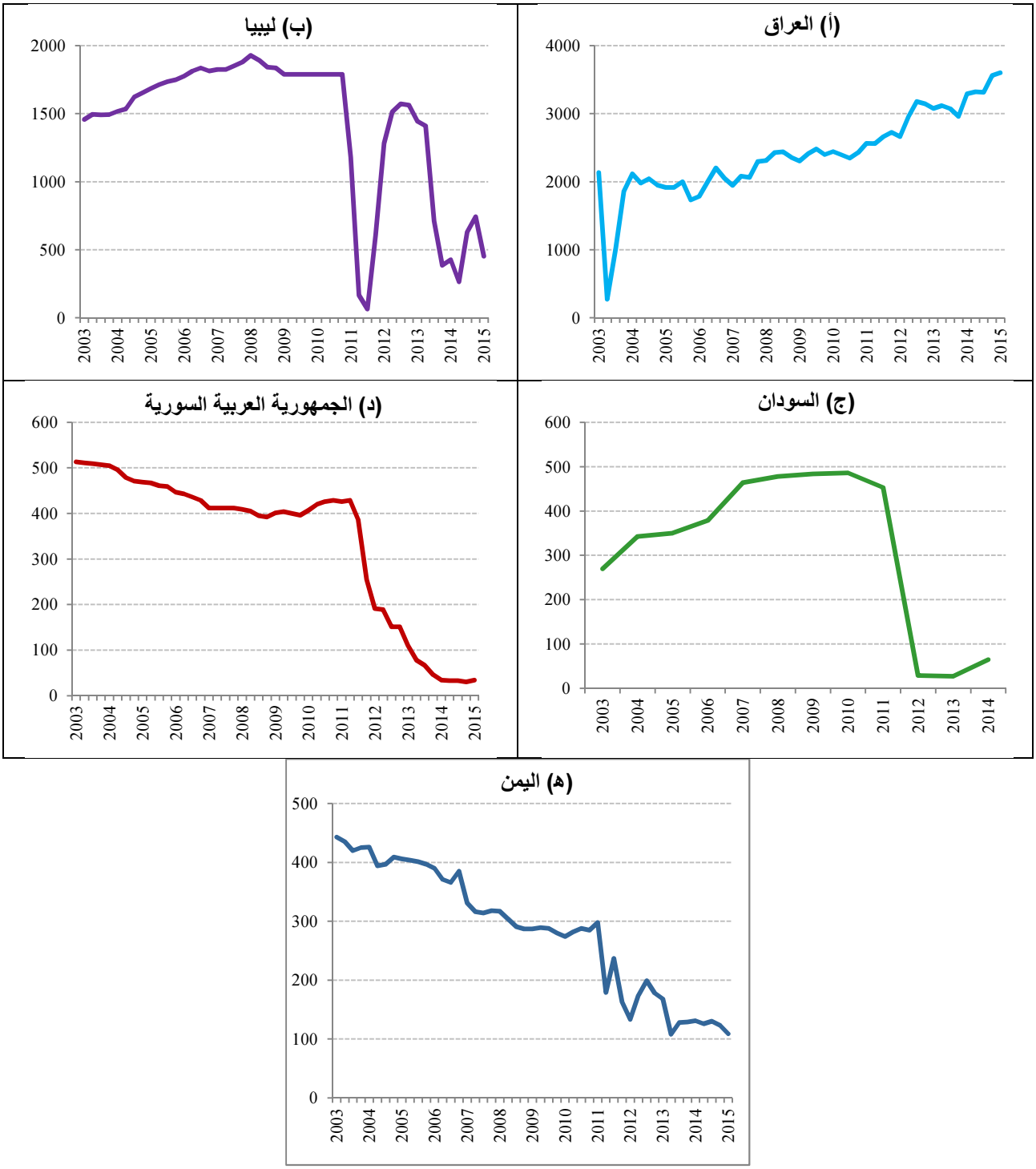

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

11- وعادة ما يترافق النزاع بتفاقم الفقر. وقد يكون السبب التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة، والندرة الناجمة عن تعطّل التجارة الدولية، وتضرّر البنية الأساسية أو انخفاض أسعار الصرف. كما يمكن أن تشمل الأسباب خسارة فرص العمل بسبب إقفال المعامل، وتراجع التجارة، وتراجع الإنتاج؛ وتناقص التحويلات والإعانات إذ تحوّل الحكومات أولوياتها إلى النفقات المرتبطة بالحرب و/أو تفقد جزءاً من أراضيها؛ أو فقدان المدخرات والأصول. ويظهر الترابط بين الفقر وعدم الاستقرار جلياً في بلدين من البلدان العربيّة حيث النصيب الأدنى للفرد من الدخل: اليمن والسودان. ففي اليمن، كان معدل الفقر في تزايد في العقد الماضي وقد طال 42 في المائة من السكان في عام 2009. وسبّب عدم الاستقرار زيادة إضافية حيث وصل المعدل إلى 54.5 في المائة بحلول عام 2012[1]. ومع استمرار العنف وارتفاع وتيرته، من المتوقع أن يتفاقم الفقر ويبقى عند مستويات مرتفعة في السنوات القادمة. ولوحظت أيضاً زيادة هائلة في الفقر في الجمهورية العربية السورية. وفي ليبيا، تأثرت الأسر المعيشية، ولا سيما الأسر النازحة، بالتضخم الناجم عن عدم الاستقرار ما أدى إلى فقدان المدخرات، وخفض الإنفاق، وتفاقم الفقر[2]. ويؤثر النزاع على شرائح واسعة من السكان بسبب الضرر اللاحق بالبنى الأساسية، وصعوبة الحصول على الخدمات العامة، والنزوح. وتشير التقديرات إلى أن 19.9 في المائة من العراقيين بحاجة إلى مساعدة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية[3]. وتبلغ نسبة السكان غير القادرين على الحصول على المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي 52.1 في المائة في الجمهورية العربية السورية و79.9 في المائة في اليمن[4].

الشكل 3- دليل الأمن الغذائي في العالم في عدد من البلدان العربية، 2015

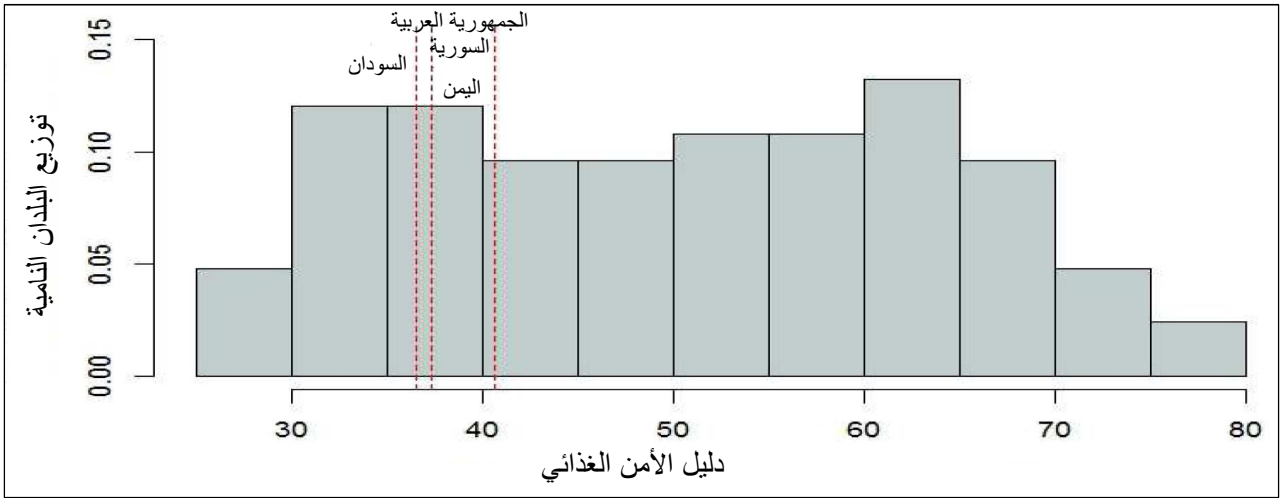

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من Economist Intelligence Unit 2015.

ملاحظة: يبيّن الرسم البياني توزيع البلدان النامية حسب الدليل، ويشير إلى البلدان العربية التي تشهد نزاعاً. ودليل الأمن الغذائي في العالم هو مؤشر مركب من 28 متغيّراً تقيس القدرة على تحمل كلفة الغذاء، وتوفره، ونوعيّته باعتبارها أساس الأمن الغذائي. وهو يتراوح بين صفر و100؛ وارتفاع الرقم يشير إلى معدل أعلى من الأمن الغذائي.

(1) البنك الدولي، استعراض عن اليمن، http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(2) United Nations Development Programme (UNDP) et al., 2015. *Libya Multi-Sector Needs Assessment*. June-July.

(3) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2015. *Iraq Humanitarian Response Plan*. June.

(4) United Nations Children's Fund (UNICEF), 2015. *Syria Humanitarian Action for Children*; OCHA (2015). *Yemen Humanitarian Response Plan*. June.

12- وتشير تقارير صادرة مؤخراً إلى أن النزاع يسبّب انعدام الأمن الغذائي، وأن درجة انعدام الأمن ترتبط مباشرة بحدّة النزاع. ويبيّن أحدث إصدار لدليل الأمن الغذائي في العالم أنه يمكن اعتبار السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن من البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في توزيع البلدان النامية حسب الدليل (الشكل 3). وحسب تقديرات حديثة، تبلغ نسبة السكان الذين هم بحاجة إلى مساعدة غذائية 44 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و50.5 في المائة في اليمن و13 في المائة في السودان[5]. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى مزيد من العنف.

باء- الصحة والتعليم

13- يتعرّض السكان بفعل النزاع لظروف تزيد من معدلات الوفيات والإصابة بالإعاقة. وأول سبب في ارتفاع المعدلات هو الوفيات في صفوف المدنيين والجنود الناجمة عن القتال في المعارك. ويعتمد التغيّر في مجموع العمر المتوقع ومعدلات الوفيات على نوع المعارك. فمعارك العصابات المسلحة تؤدي إلى عدد أقل من الوفيات مقارنة بالمعارك التي تستخدم فيها المدفعية والقصف الجوي.

14- غير أن الآثار غير المباشرة للنزاع يحتمل أن تكون أشد وطأة وأطول مدة. ويزيد بفعل النزاع احتمال الإصابة بالأمراض وتراجع خدمات الرعاية الصحية وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن قسماً كبيراً من الفارق في معدلات وفيات الرضع بين البلدان يمكن أن يعزى إلى النزاع[6]. والعواقب الصحية المترتبة على النزاع أشد حدة على المرأة منها على الرجل، مع أن عدد النساء اللواتي يقضين مباشرة في المعارك أقل[7].

15- وتؤكد الأرقام المتعلقة بالنزاعات الحالية في المنطقة العربية أثر القتال على صحة السكان. ففي الجمهورية العربية السورية، تعطّلت 57 في المائة من المستشفيات العامة بشكل جزئي أو كامل، وانخفضت معدلات التطعيم من 100 في المائة تقريباً قبل الحرب إلى 50-70 في المائة[8]. وفي اليمن، أغلق 160 مرفقاً صحياً بسبب انعدام الأمن وعدم تأمين المواد والأدوية، وبلغت نسبة السكان المحرومين من الرعاية الصحية الأساسية 59.5 في المائة. وتبلغ هذه النسبة 30.1 في المائة في ليبيا، و18.7 في المائة في العراق، و13.1 في المائة في السودان[9].

16- ويمكن للنزاعات أن تعوق نمو الأطفال المعرفي، والاجتماعي العاطفي، والجسدي. وقد يكون لسوء تغذية الأطفال أثر دائم على النتائج في التعليم والعمل والإنتاجية. وتشير أحدث البيانات إلى 20.2 في المائة

(5) Food Security Cluster, 2015. *Syria Food Security Sector Factsheet*. September; OCHA (2015). *Yemen Humanitarian Response Plan*. June; OCHA (2014). *Sudan Humanitarian Needs Overview*. October.

(6) Iqbal, Zaryab, 2010. *War and the Health of Nations.* Stanford, CA: Stanford University Press.

(7) Plümper, Thomas and Eric Neumayer (2006). "The unequal burden of war: The effect of armed conflict on the gender gap in life expectancy". International Organization 60.3, pp. 723-754.

(8) UNICEF (2015). *Syria Facts & Figures Health*, September.

(9) OCHA, 2015. *Yemen Humanitarian Response Plan*. June; *Libya Humanitarian Needs Overview*. September; *Iraq Humanitarian Response Plan*. June; *Sudan Humanitarian Response Plan*. January.

من الإصابات بسوء تغذية حاد لدى الأطفال دون سن الخامسة في السودان. وثلث هذه النسبة في اليمن تعاني أقله من سوء تغذية معتدل[10].

17- وأثبتت أدلة حديثة التأثير السلبي للنزاع على التعليم، بانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التسرّب. وتشير التقديرات إلى إغلاق 23 في المائة من المدارس في اليمن بسبب القتال، وتضرر أو تدمير أو تحويل إلى ملاجئ 24 في المائة من المدارس في الجمهورية العربية السورية. وفي ليبيا، يتعذّر الوصول إلى 46 في المائة من المدارس بسبب انعدام الأمن، وتستخدم نسبة إضافية من 27 في المائة من المدارس كملاجئ للأشخاص النازحين داخلياً. وارتفعت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في السودان إلى 1:139 في بعض المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ. ونحو 40 في المائة من الأطفال في سن الدراسة في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وليبيا، واليمن لم يتسنى لهم الالتحاق بالمدارس اعتباراً من منتصف عام 2015، ما دفع باليونيسيف إلى التصريح عن "جيل ضائع"[11].

جيم- حالة خاصة: النازحون قسراً

18- يثير النزوح القسري مخاوف جمّة في المنطقة العربية. فشرائح كبيرة من السكان أجبرت على الهجرة داخل البلدان أو إلى الخارج. ويبيّن القسم الأول من الشكل 4 نسبة الزيادة في عدد المهاجرين بسبب النزاعات إلى مجموع السكان. ومن الأرقام اللافتة الزيادة في عدد النازحين داخلياً منذ عام 2012. فبالإضافة إلى 4.3 مليون من اللاجئين السوريين ومجموع اللاجئين الفلسطينيين منذ زمن طويل، ازدادت نسبة النزوح القسري بسبب النزاعات وعدم الاستقرار في السودان والصومال والعراق، وليبيا واليمن (الشكل 4 (ب) و(ج)). فحتى عام 2014، بلغ عدد اللاجئين من بلدان عربية 10.6 مليون لاجئ، إضافة إلى 15.2 مليون من النازحين داخلياً[12]. وتسجّل في المنطقة العربية أعلى نسبة في العالم من اللاجئين من مجموع السكان.

19- ويجبر النازحون قسراً على التخلي عن التعليم والوظائف والأصول المادية بحثاً عن مكاسب ولو هامشية من حيث الأمن الشخصي. وهم معرّضون للمشاكل الصحية وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، وتعطُّل الشبكات، وضعف آفاق المستقبل. وتشير التقديرات مثلاً إلى أن 23 في المائة من النازحين داخلياً في ليبيا يعيشون في ملاجئ لا تستوفي المعايير الصحية الدنيا وهم معرّضون بشدّة للمرض وانعدام الأمن[13]. ونحو 75 في المائة من النازحين داخلياً في السودان لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية[14].

---

(10) OCHA, 2015. *Sudan Humanitarian Response Plan*. January; *Yemen Humanitarian Snapshot*. October.

(11) OCHA, 2015. *Yemen Humanitarian Snapshot*. October; UNICEF, 2015. *Syria crisis dashboard*. April; OCHA, 2015. *Libya Humanitarian Needs Overview*. September; UNICEF, 2015. *Sudan Education Sector Bulletin*. September; UNICEF, 2015. *Education under fire: how conflict in the Middle East is depriving children of their schooling*. www.unicef.org/mena/Education_Under_Fire.pdf.

(12) حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(13) OCHA, 2015. *Libya Humanitarian Need Overview*. September.

(14) OCHA, 2014. *Sudan Humanitarian Need Overview*. October.

الشكل 4- اللاجئون والنازحون داخلياً في المنطقة العربية

(أ) تزايد حدة النزاعات وطول مدتها دفعت بأعداد كبيرة من سكان المنطقة العربية إلى الهجرة

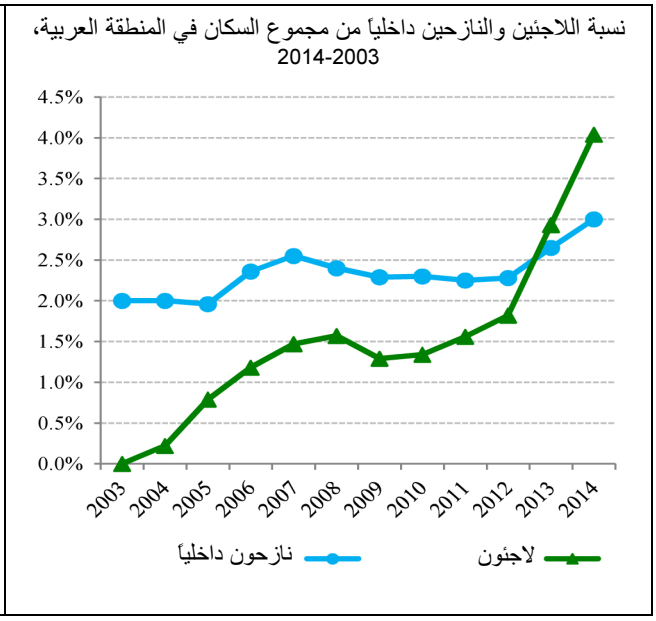

(ب) معظم اللاجئين العرب (أغلبيتهم من فلسطين وسوريا) التمسوا اللجوء في بلدان عربية أخرى

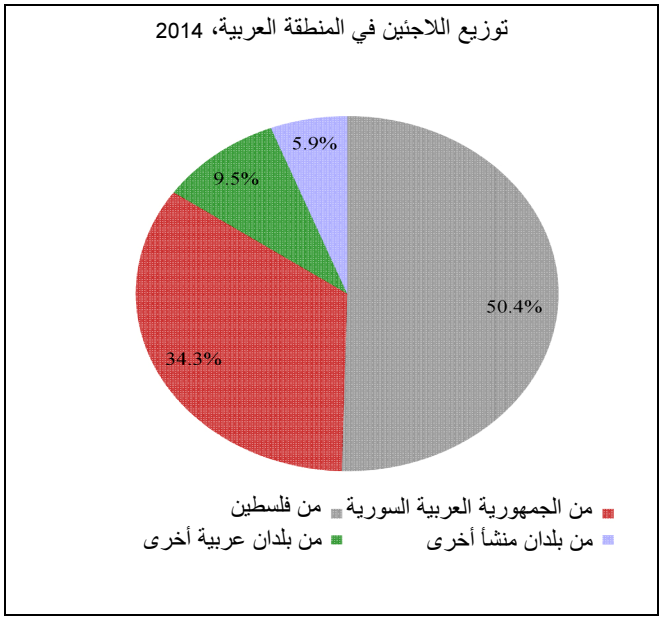

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

(ج) مع استمرار العنف في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن لا دليل على تراجع النزوح القسري

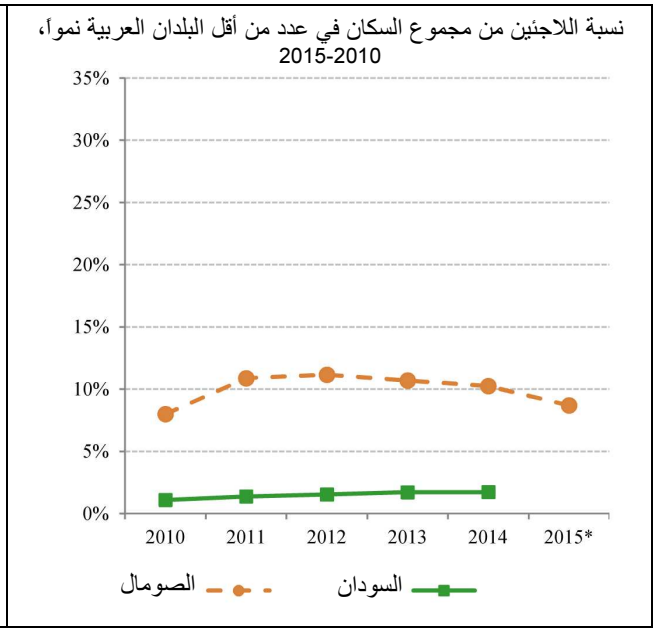

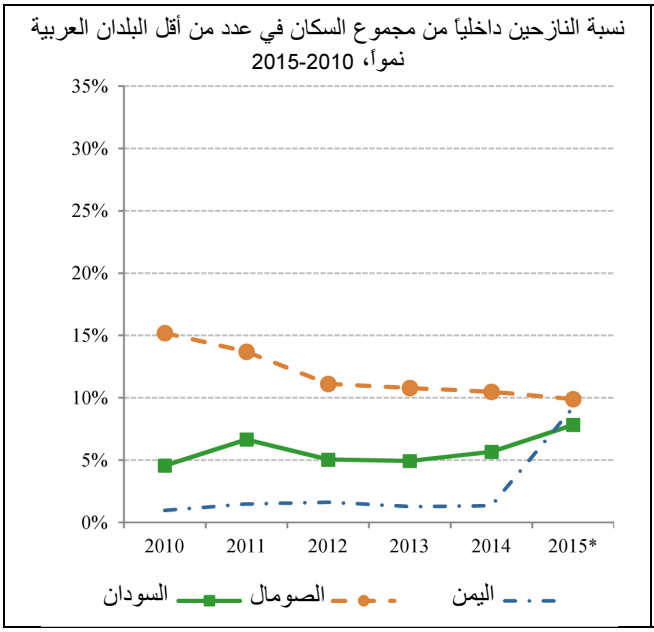

الشكل 4 (تابع)

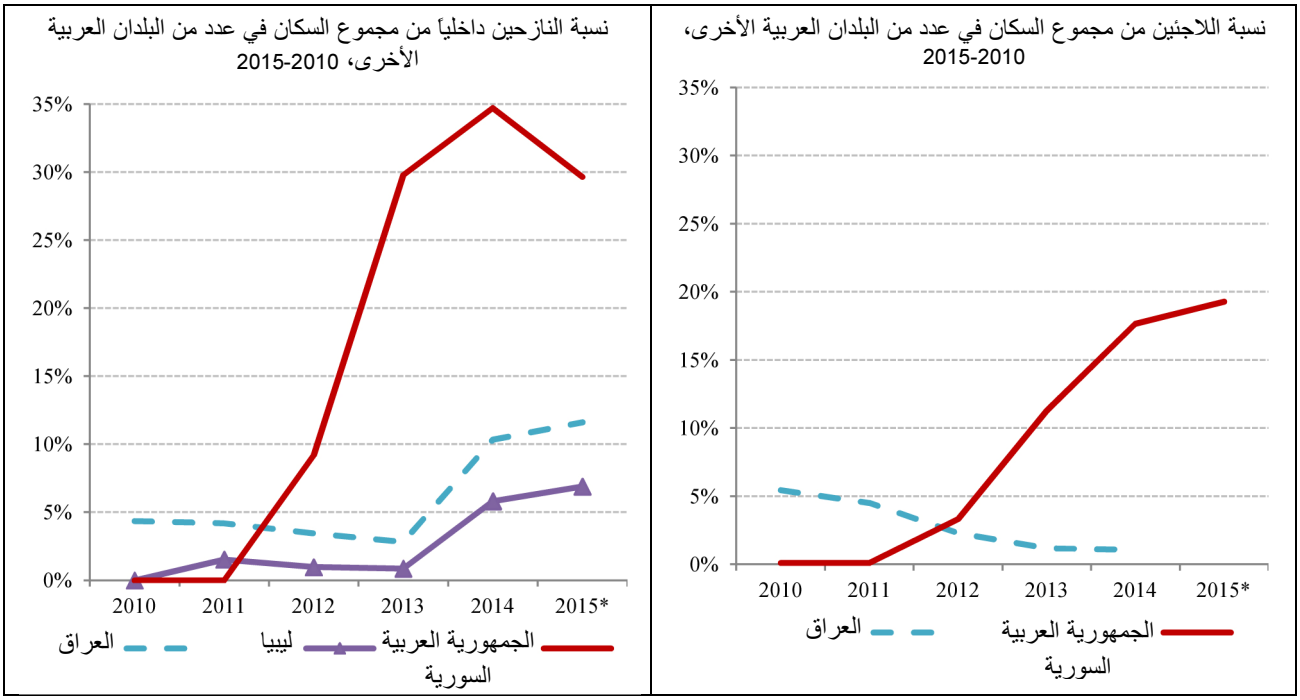

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(*) تقديرات جزئية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2015.

20- تواجه العائلات التي أرغمت على ترك منازلها بسبب النزاعات صعوبات جمّة في استئناف تعليم الأطفال. وقد تبيّن أنه رغم أن العيش في منطقة متأثرة بالنزاعات يمكن أن يؤثر سلباً على تعليم الأطفال، فإن الأثر أسوأ على الأطفال المرغمين على الفرار. وفي العراق، 52 في المائة من الأطفال النازحين داخلياً والمقيمين في مخيمات ملتحقون بالمدارس، وتنخفض هذه النسبة إلى 30 في المائة في حالة الأطفال المقيمين خارج المخيمات. وفي ليبيا، 20 في المائة من النازحين داخلياً الذين هم في سن الدراسة لا يحصلون على التعليم. وتشير التقديرات إلى أن 57 في المائة من الأطفال السوريين اللاجئين غير ملتحقين بالمدارس[15].

21- ويمكن أن تعاني المجتمعات المحلية المضيفة أيضاً من تزايد التنافس على الخدمات والموارد الشحيحة ومن المشاكل الصحية، والتضخم المحلي، وانخفاض الأجور. وقد تسهم حركة اللاجئين عبر الحدود أيضاً في توسّع النزاع.

22- وأكثر البلدان العربية تأثراً بحركة اللاجئين الوافدين من الجمهورية العربية السورية هما الأردن ولبنان (الشكل 5). وتشير أحدث البيانات إلى أن عدد اللاجئين المسجلين نسبة إلى مجموع السكان بلغ ذروته في عام 2014 ووصل إلى 8.3 في المائة من السكان في الأردن و23.1 في المائة في لبنان. وتشير أدلة من الواقع إلى

(15) OCHA, 2015. *Iraq Humanitarian Response Plan.* June; UNICEF, 2015. *Libya Situation Report*. March; UNICEF, 2015. *Syria crisis dashboard*, April.

أن الانخفاض المحدود والنسبي حتى الآن في عام 2015 يمكن أن يعزى جزئياً إلى الهجرة العائدة بسبب تناقص الموارد المتاحة للمساعدة الإنسانية، والهجرة إلى وجهات أخرى.

23- ولا يمكن للبنية الأساسية الاجتماعية والمادية في البلدين استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين. وقد أرهقت بالفعل في لبنان خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والمستشفيات والمدارس، وتضاعفت البطالة منذ عام 2011، وازداد العمل في القطاع غير النظامي مع تزايد المعروض من القوى العاملة، لا سيما العمال غير المتخصصين. وتفاقم الفقر في صفوف سكان البلد المضيف بنسبة 61 في المائة منذ عام 2011 ويتوقع أن يتفاقم أكثر. ونصف الذين يطالهم تفاقم الفقر تقريباً (من سكان محليين ولاجئين) هم أطفال ومراهقون يكبرون في ظل مخاطر جمة وحرمان[16].

24- وفي الأردن، أرهقت البنى الأساسية والموارد الشحيحة بالفعل ومنها المياه لتلبية احتياجات السكان المقيمين المتزايدة أعدادهم، وقد أثر ذلك على الميزانية الوطنية[17]. وارتفعت البطالة من 14.5 في المائة في عام 2011 إلى 22.1 في المائة في عام 2014، ولا سيما في صفوف الشباب، والعاملين غير المتخصصين[18].

الشكل 5- نسبة اللاجئين السوريين من مجموع السكان في الأردن ولبنان، 2015-2012

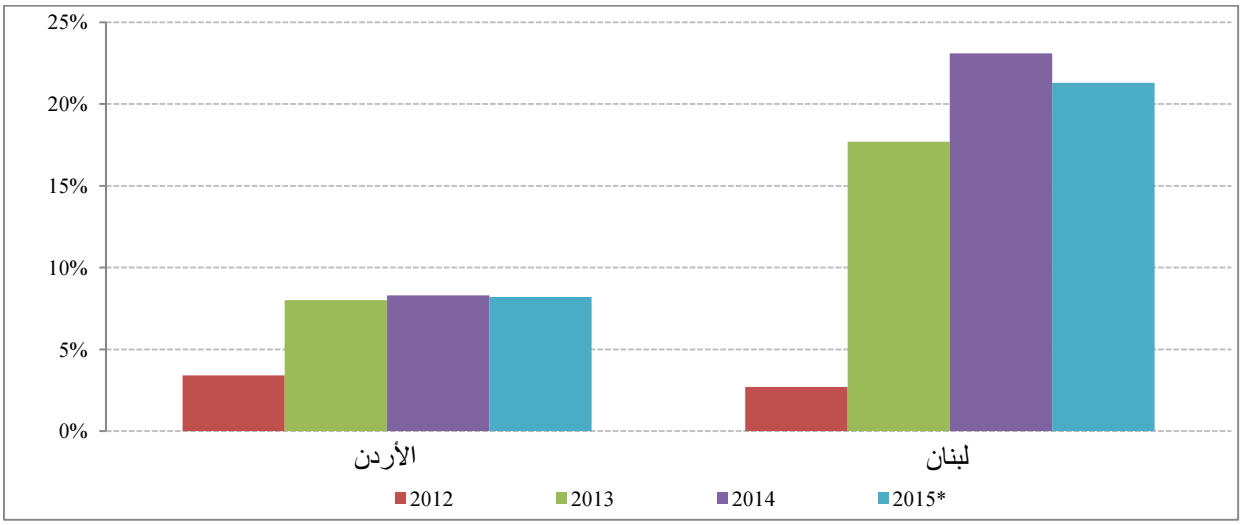

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ملاحظة: تقتصر هذه الأرقام على اللاجئين المسجلين.

(*) حتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(16) Government of Lebanon and United Nations, 2014. *Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016*. www.unocha.org/cap/appeals/lebanon-crisis-response-plan-2015-2016.

(17) United Nations and Jordan Response Platform, 2015. *Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2015*. https://docs.unocha.org/sites/dms/Syria/Jordan%20Response%20Plan.pdf.

(18) International Labour Organization, 2015. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labor Market*. https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=8697.

دال- الآفاق الاقتصادية الطويلة الأمد والأثر على الأجيال القادمة

25- تودي النزاعات بحياة الناس وتسبب لهم الإصابات، وتدمّر البنى الأساسية، وتضرّ بعوامل الإنتاج مثل الأرض والأصول الأخرى. وأثرها على التغذية والصحة والتعليم يحدّ من رأس المال البشري.

26- ومن شواغل بعض البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات وعدم الاستقرار وصول مقاتلين أجانب وتكاثر الجهات المسلحة الخارجية. وللحفاظ على السلام على المدى الطويل لا بد من اتخاذ تدابير للتصدي لهذه الظواهر، ومنها تعزيز مراقبة الحدود ورصد التمويل والاتجار بالأسلحة، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

27- وقد تُفقد مكاسب الإنتاجية بسبب نزوح السكان، وخسارة الاستثمارات، وتعطّل الشبكات، وفقدان المعارف المتراكمة والتحوّل إلى الأنشطة الاقتصادية غير النظامية. وقد تبقى المخاطر في مستويات مرتفعة لفترة طويلة، وتؤدي إلى زيادة في كلفة حركة رأس المال وتقلب التدفقات المالية، فتتغيّر آفاق النمو وتمتد التداعيات غير المباشرة إلى الأجيال القادمة.

هاء- الموارد الطبيعية

28- يمكن أن تتفاقم النزاعات بفعل المنافسة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك السلع الأساسية والمياه، وفي المقابل، قد تتأثر عمليات استخراجها وإدارتها سلباً بسبب أعمال العنف. ويمكن أن تشعل رغبة السيطرة على الموارد النفطية فتيل النزاع، ولا سيما في محاولات تقسيم بلدان تتركّز فيها هذه الموارد في مواقع محددة. وقد يؤدي الريع من استخراج الموارد إلى تفشي المحسوبية، كما تتأثر الاقتصادات التي تعتمد على تصدير النفط والسلع الأساسية الأخرى بالصدمات في الأسعار العالمية، فيؤدي ذلك إلى اندلاع النزاعات. ويمكن أن تطول النزاعات بسبب توفر الموارد التي يمكن نهبها.

29- وتعاني بعض البلدان العربية من شح شديد في المياه، وهو من أسباب تفشي العنف. ويبيّن الشكل 6 أن ليبيا واليمن (وبدرجة أقل، الجمهورية العربية السورية والعراق) من البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الإجهاد المائي.

واو- التداعيات الإقليمية والعالمية

30- لا تقتصر الأضرار الناجمة عن النزاع على الاقتصادات المحلية للبلدان المعنية. فللحروب الأهلية أثر سلبي على اقتصادات البلدان المجاورة. وحسب تقديرات معهد المالية الدولية، بلغت الخسارة المتراكمة في الفترة 2011-2014 بسبب تداعيات الأزمة السورية 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و8.9 في المائة في لبنان. وإضافة إلى توافد المهاجرين الهاربين من النزاع، تشمل الآثار تراجع التجارة الدولية، وبالتالي انخفاض النمو لدى جميع الشركاء التجاريين. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الأثر غير المباشر والمتراكم للأزمة في الجمهورية العربية السورية والعراق على نصيب الفرد من الصادرات بين

عامي 2011 و2014 بلغ -2.2 في المائة في لبنان، و-5.8 في المائة في الأردن، و-9 في المائة في مصر[19]. ويمكن أن تتغيّر وجهة الاستثمارات والأموال مع تزايد المخاطر في المنطقة.

الشكل 6- مستوى الإجهاد المائي في عدد من البلدان العربية، 2013

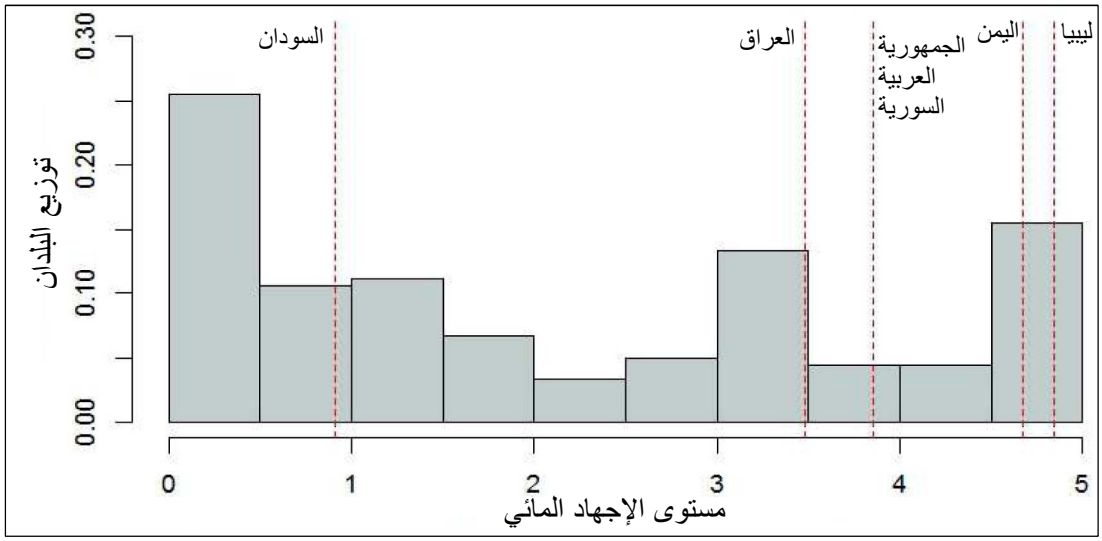

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من معهد الموارد العالمي، http://www.wri.org.

ملاحظة: يبيّن الرسم البياني توزيع البلدان حسب الدليل، ويشير إلى البلدان العربية التي تشهد نزاعاً. المستوى المرجعي للإجهاد المائي هو مؤشر مركب من المجموع السنوي لسحب المياه نسبة إلى مجموع الإمدادات السنوية المتاحة من المياه المتجددة. وهو يتراوح بين صفر و5؛ ويشير ارتفاع الرقم إلى زيادة في الإجهاد المائي.

31- وتعاني السياحة أيضاً من تبعات النزاع. ويمكن لعدم الاستقرار في بلد ما أن يزيد من الشعور بانعدام الأمن خارج حدوده. فقد سجل توافد السياح ومساهمتهم في الاقتصاد انخفاضاً كبيراً في بلدان عربية تعتمد أكثر من غيرها على السياحة مصدراً للدخل (الشكل 7). ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه جزئياً إلى عدم الاستقرار، ولكنه يعزى أيضاً إلى زيادة الشعور بالخطر على الصعيد الإقليمي. ويبيّن الشكل 7، وبالأخص القسم جيم، أن السياحة في تونس ولبنان ومصر، وبدرجة أقل في الأردن، تأثرت كثيراً وتناقصت الإيرادات بأعداد من رقمين في عام 2011 في البلدان الثلاثة الأولى. وبعد انتعاش جزئي (في جميع البلدان ما عدا لبنان)، في السنة التالية، عادت الأرقام إلى التراجع في عام 2013. والسبب في الانتعاش الطفيف الذي شهدته البلدان في عام 2014 إنما هو المقارنة بمستويات متدنية جداً، ومن المرجح أن ينعكس هذا الاتجاه مجدداً بسبب تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في عام 2015.

32- والعلاقة مباشرة بين إمكانية اندلاع الأعمال العدائية في بلد معيّن والنزاعات الجارية في البلدان المجاورة. وهذا الامتداد لا يقتصر على أقرب البلدان المجاورة، بل يمكن أن يتجاوز الحدود المتاخمة، لا سيما إذا كان للأزمة أبعاد عرقية أو ثقافية. ويمكن أن يكون للنزاعات تداعيات عالمية، فهي تشجع تهريب المخدرات، والاتجار بالأشخاص، وانتشار الأسلحة غير المشروعة والإيديولوجيات المتطرفة، وتكاثر الأنشطة الإرهابية.

(19) Ianchovichina, Elena and Maros Ivanis. 2014. Economic effects of the Syrian war and the spread of the Islamic state on the Levant. Policy Research working paper No. WPS 7135. Washington, DC: World Bank Group.

الشكل 7- مؤشرات السياحة في عدد من البلدان العربية، 2010-2014

(أ) المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في مجموع التشغيل
(بالنسبة المئوية)

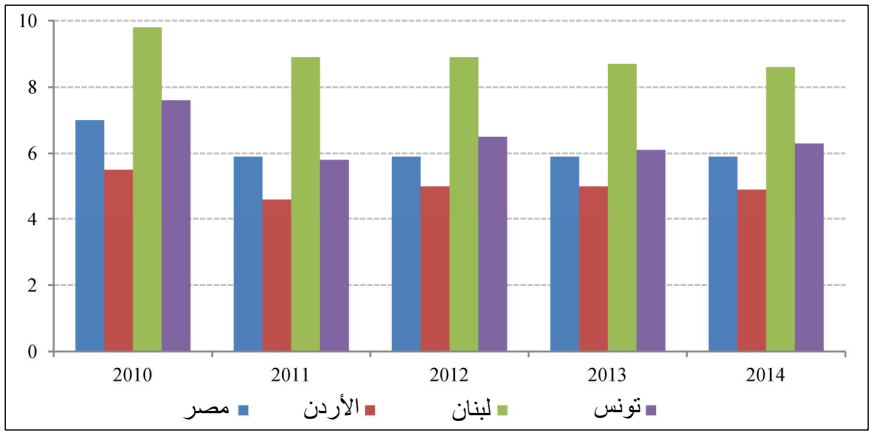

(ب) عدد الوافدين الذين يبيتون ليلة واحدة (بملايين السيّاح)

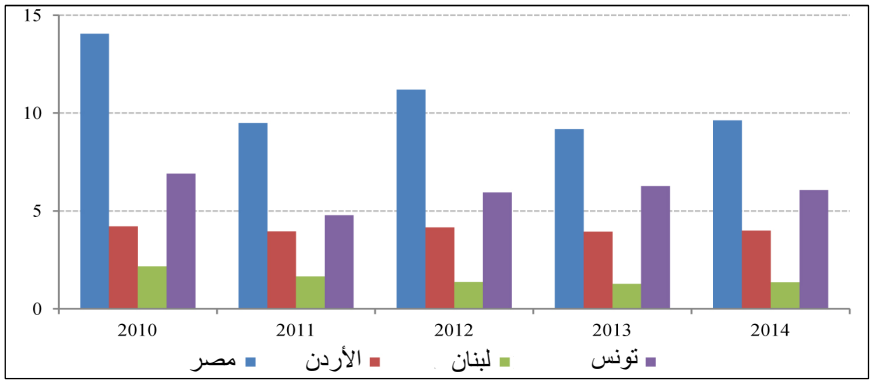

(ج) نمو الاستهلاك الداخلي بفعل السياحة (بالنسبة المئوية)

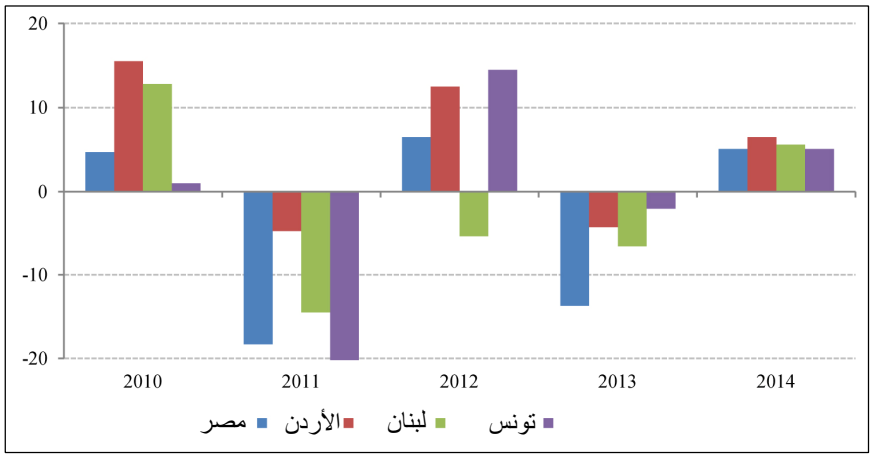

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة ((أ) و(ج))، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة ((ب)).

ثانياً- استنتاجات وتوصيات

33- تتأثر سبعة بلدان من أصل 22 بلداً في المنطقة العربية بالنزاعات وعدم الاستقرار بدرجات متفاوتة. ويعيش أكثر من 136 مليون شخص في المنطقة، أي 37.5 في المائة من مجموع السكان، في بلد مجزّأ بسبب الحرب الأهلية. وتعاني فلسطين من أطول احتلال في التاريخ الحديث. ومع تدهور الخدمات الأساسية، ومنها الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، تواجه المنطقة مخاطر صعود "جيل ضائع" من الأطفال وعكس مكاسب التنمية التي تحققت في العقود السابقة. وفي ما يلي توصيات على مستوى السياسة العامة للتصدي لهذه التحديات.

34- **بناء القدرات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** تحتاج المجتمعات الممزقة بسبب العنف والاضطرابات الأهلية وعدم الاستقرار تقييماً لمخاطر النزاع (وما بعده) من أجل الوفاء ببرنامج يغيّر الوضع القائم. وينبغي أن يعالج التقييم الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار والمسببات، والعوامل الهيكلية، ومواطن ضعف شرائح السكان المختلفة. ويمكن لمنهجية مفصلة لتقييم المخاطر أن تساعد البلدان الأعضاء في صياغة نُهج إنمائية تأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات، وفي إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة لدى عودة السكان، والتخفيف من حدة التوترات لتجنب الانتكاسات وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتشمل النُهج تقييم المخاطر والاحتياجات، وتحديد الأولويات الوطنية وتقدير التكاليف في مصفوفة نتائج المرحلة الانتقالية. ويمكن للنُهج التي تأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات وعدم الاستقرار أن تقلل من الضرر وتركز على العوامل المشجعة على السلام لدفع عجلة التغيير الإيجابي. وتشمل المهام الرئيسية تحديد القدرات الوطنية وحمايتها وتطويرها وتشجيع عقد اجتماعي يعزّز التضامن والمسؤولية المشتركة بين المرأة والرجل، وما بين الأجيال، والمواطنين والمقيمين من غير المواطنين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون[20]. ولا بد من حفظ دور الجهات الوطنية في تقرير الأولويات والإصلاح.

35- **وضع آليات إقليمية للسياسات العامة للحد من مخاطر النزاعات وأضرارها.** ليتّسم العديد من السياسات المتعلقة بالنزاعات بالفعالية، لا بد من تنسيقها عبر الحدود. وينبغي أن تعمل بلدان المنطقة العربية معاً على وضع أطر إقليمية للسياسات العامة للتصدي للنزاع وعدم الاستقرار، مثل الآليات الإقليمية للحد من التسلح؛ واستراتيجيات التشغيل؛ وأمن الحدود؛ والعدالة الاجتماعية. ويمكن لإطلاق حوار إقليمي أن يساعد في تيسير مثل هذه الأطر المشتركة للسياسات العامة، ويمكن أن تضطلع الإسكوا بدور في ذلك.

36- **تقييم أضرار النزاع.** ينبغي أن تطوّر البلدان القدرة على تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات. فتكاليف إعادة البناء وحدها تصل إلى مئات مليارات الدولارات؛ أما التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فتزيد عن ذلك بكثير وتدوم طويلاً. وينبغي أن تتمكن الحكومات من التصدي لمثل هذا الدمار. ويمكن للتخطيط الجيد والتقييم السريع تقصير الوقت اللازم للتعافي وإعادة البناء عقب النزاع وأعمال العنف، والمساعدة على حفظ الموارد الشحيحة، والحد من خطر الانتكاس.

37- **تقديم المساعدة الخاصة في أوقات النزاعات، وتأمين أدوات تخصيص المعونة.** تصل المعونة المقدمة ببطء شديد حالياً وهي معرّضة لمخاطر جمة فلا تسهم في دعم الإجراءات المتخذة لبناء الثقة وفي سياسات

(20) United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 2015. *The Sustainable Development Agenda, From Inspiration to Action*. September.

الاستجابة المبكرة. وكثيراً ما تبقى أدوات تخصيص المعونة خارج النظم الوطنية، فلا تسهم في بناء القدرات المحلية. ويتطلب سد الفجوة بين الالتزامات الدولية وتنفيذها جهوداً متضافرة لمساءلة النظام الدولي، ومواءمة أولويات الدول الهشة وتقديم حلول مبتكرة لتقديم المعونة. والمعونة ليست سوى جزء من الاتفاق المالي الجديد. وتدعو خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية إلى مجموعة من الأدوات المبتكرة تساعد البلدان على الاستفادة من المساعدات المالية الخاصة والمحلية.

38- **اعتماد استراتيجيات على الأمد القصير والطويل للتصدي للعجز المؤسسي.** في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، يحتاج الشعب إلى الشعور بأن حاجاته الأساسية تلبى والخدمات الأساسية تؤمّن. ويستدعي ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تأمين العمل على نحو طارئ، وحفز النمو، وتأمين الحصول على الكهرباء والمياه، وضمان التوزيع العادل للسلع[21]. ومن التدابير التي ينبغي اتخاذها في المراحل الأولى معالجة سوء التغذية في سن مبكرة، وإصلاح المدارس الابتدائية والثانوية لتعود فاعلة بشكل كامل، وتأمين العمل على نحو طارئ من خلال تشجيع العمل الحر أو المؤسسات الصغيرة القادرة على الاستمرار وتخصيص حصص للشباب والنساء والنازحين داخلياً. فهذه التدابير لم تبرهن عن قدرتها على التمهيد للتغيير الإيجابي فحسب، بل أيضاً على بناء الثقة والأمل باستعادة الحياة الطبيعية.

---

(21) UNDP, 2013. *Restore or reform, UN support to core government functions in the aftermath of conflict*.